

عليه صلوات الله عليه وسلم وتروى في الحديث من نوق في المسجد وما لكه لما كان في وقت لا يترك وهو العبد ومن تخلف لا يترك به وهم الحشدة نعم نوق الطباع عن لا يتركها منكونا بالهوى واللعب والمجون واللعب بها ج وكفى للعوام من التوبخ والحشدة ومن الشبهه وكنت يجوز ان يوصف بالخرير من سأل فقيرا شيئا فاعطاه وغضا كما في ذلك طاعة مستحسنة ولو سأل ملكا فاعطاه وغضا ورغيفين او رطلين من الخبز كان ذلك منكرا عند الناس كما في مكتوبا في تواريج الاخبار في جملة مسأله بغيره اعقابه واشياء عدومع هذا فلا يجوز ان يقال ما فعله حرام لان من حيث انرا اعطاه خبز الفقير حسن ومن حيث انه بالاضافة الى منصفه كما في الاضافة الى الفقير مستقبر فكذلك الرضى وما يجرى مجراه في المناسبات ومباهاة العوام شيئا لا يجوز وحسن الابرار شيئا للمعربين ولكن هذا من حيث الاكفالات الى المناصب فاما اذا نظر اليه من نفسه وجب الحكم بالرد في نفسه لا تخير فيه والله اعلم بالصواب فتخرج من جملة المتفصل السابق ان السماع قد يكون حراما من حيث ان السماع قد يكون مستحبا وقد يكون مكروها اما الحرام فهو لا يكره اناس على قلوبهم من الصفات المدوممة واما المكروه فهو من الاما هو الغالب ولكن يتجزه عادة له في الكس الاوقات على سبيل الملوها اما المباح فهو لا يكره عند الا التلذذ بالصوت الحسن واما المنرد فهو من غلب عليه حجت الله تعالى ولم يجرى السماع منه الا الصفات المحودة ثم كتاب السماع والوجد يتلوه كتاب الامم بالمعروف كتاب الامم بالمعروف والاشهر وهو كتاب المناصب من كتب احبوا علوم الدين والاشهر من الكتب الاجمعة ولا تستحق النعم الا بواستطرت ربه وحده والصلوة والسلام على سيد الانبياء محمد بن عبد الله رسول الله وعلى اله الطيبين واصحابه اطاهرين من بعده **اما بعد** فان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الاعظم في الدين وهو المهمل الذي انبث الله له النبيين اصحبت نكولوى بساطه واهل بيته وعلمه تعطلت النبوة واضمحلت الدنيا تحت الفتنة وقتت الضلالة وشاعت الجهالة وانتشر الفساد واتسع الخرق وشربت البلاد وهلكت العباد وان لم يتغيروا بالهلاك الى يوم التناد وقد كان الذي خيفنا ان يكون اتالله وانا ليه راجعون ان قد اندرس من هذا القطب

الحسب ولد شروط وهو ان يكون مكلفا مسلما قادرا بغير عيب من الجنون والبهس والكافر ويدخل فيه احاد اربعا وان لم يكونوا اذونيين ويدخل فيه الفاسق والرفيق والمراة فلنذكر وجه اشتراطها اشتراطها ووجهها طراح ما اطرهناه **اما الشرط الاول** وهو التكليف فلا يشترط وجه اشتراطه فان غير المكلف لا يلزمه امر وما ذكرناه اردنا به ان يشترط الوجوب فاما اماكن الفعل وحوازه فلا يشترط العقل حتى ان النبي المراهق للبلوغ الحيز وان لم يكن مكلفا فلها المكروه وان يربى الحر ويكسر المملوك وان فعل ذلك نال برئوتها ولم يكن احد منعها من حيث انه ليس مكلفا فان هذه تفرقة وهو من اهلها كالصلوة والاعانة فيها وسائر القربات وليس حكمه حكم الولايات حتى يشترط فيه التكليف ولذلك اشقتاه للبعد واجاد الرعية نعت في المنع بالفضل وبطلان المنكر في ولاية وسلطنة ولكنها تستفاد بغير الايمان تقتل المشرك وبطلان اسبابه وسلب السلطنة فان المصنوع يفعل ذلك حيث لا يستطير به فامنع عن الفسوق كالمعروف **واما الشرط الثاني** وهو الايمان فلا يشترط اشتراطه لان هذه نعمة التي في كفاية يكون من اهلها من هو جاحد لا يصلح الدين وعذوبه **واما الشرط الثالث** وهو العدالة فقد اعتبرها قوم وقالوا ليس الفاسق ان يحسب وربما استدبروا فيه بالتكبير لو ارد على من امر بما لا يفعل مثل قوله تعالى انما مروا الناس بالبر والتقوى وانفسك وقوله تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال امرت بيلز اسرى بي يقوم تقرض شفا ههم عقارى من نار فقلت من انتم فقالوا كنا نأمر بالخير ولا نأتيه ونهى عن الشر ونأتيه وما روى ان الله جعل وعزا وحى الى عيسى عليه السلام يا ابن مريم عذلا نفسك فان تعظت فعظ الناس والا فاستع مني وربما استدبروا من طريق القياس بان هداية الغير فرع للاهتداء فكذلك تقوية الغير فرع للاستقامة والاصلاح زكاة عن نصاب الصلوة فمن ليس بصالح في نفسه كيف يصل غيره وقد يستقيم الظل والحدود اعوج وكلما ذكره خيال انت وانما الحق ان للفاسق ان يحسب وربما انه هو ان يقول هل يشترط في الاحتساب ان يكون متعاضدا بعموم ما من المعاني كلها فان يشترط ذلك فهو خرق للاجماع ثم جسم باب الاحتساب ان لا يحضر للمصيبة فضلا عن دورهم والا فبما قدر اختلاف في عصمتهم عن المصنوع والمقران دال على نسبة احم الى المعصية وكذا اجتماع من الاثبات واليقين قال سعيد بن جبيرة لو لم يامر الله بالخير والحق بالمرور ولم يند عن المنكر الا من لا يكون فيه شيء فنقول لم يامر الله بشيء فاجتنب ما كان ذلك من سعيد بن جبيرة وان دعوانه لا يشرط عن المصنوع حتى يجوز للائس المحرران يمنع من الزنا وشرب الخمر فنقول وهل لشارب الخمر بغير الكفار ويحسب

كونه
على ذلك
يشترطه
المعروف